

قانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٩٠

بربط موازنة الهيئة القومية للإنتاج الحربي

للسنة المالية ١٩٩١/٩٠

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات الهيئة القومية للإنتاج الحربي للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٢١٣٤٩٠٠٠ جنيه (فقط وقدره واحد وعشرون مليوناً وثلاثمائة وتسعة وأربعون ألف جنيه) وذلك وفقاً لما يلي :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ١٨٥١٢٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثمانية عشر مليوناً ونمسةائة واثنان عشر ألف جنيه) موزعة على البابين الآتيين :

الباب الأول : الأجور بمبلغ ١٢٥٠٠٠٠٠ جنيه .

الباب الثاني : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ١٧٢٦٢٠٠٠ جنيه منه مبلغ ١٢٤٥٥٠٠٠٠ جنيه فائض مرحل .

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٢٨٣٧٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليونان وثمانمائة وسبعة وثلاثون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

الباب الثالث : الاستخدامات الاستثمارية بمبلغ ٢٨٠٠٠٠٠٠ جنيه .

الباب الرابع : التحويلات الرأسمالية بمبلغ ٣٧٠٠٠٠ جنيه .

ثالثاً - الإيرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ١٨٥١٢٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثمانية عشر مليوناً ونمسةائة واثنان عشر ألف جنيه) بالباب الثاني - إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعاً - الإيرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٢٨٣٧٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليونان وثمانمائة وسبعة وثلاثون ألف جنيه) موزعة كما يلي :

الباب الثالث : إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٣٧٠٠٠٠ جنيه .

الباب الرابع : القروض والتسهيلات الائتمانية بمبلغ ٢٨٠٠٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الثانية)

يجوز بموافقة وزارة المالية زيادة الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية مقابل زيادة حقيقية مماثلة في الإيرادات ، ويتم تعديل الموازنات تبعاً لذلك ودون التأثير على فائض الحكومة أو ترتيب أية أعباء على الموازنة العامة للدولة .

(المادة الثالثة)

لا يجوز استخدام الوفورات في اعتمادى رسم الدمغة النسبي وفوائد بنك الاستثمار القومى في غير الأغراض المخصصة لهما .

(المادة الرابعة)

الأنشطة التي تباشرها الهيئة بموجب قرار إنشائها وكانت تحصل تكاليفها من الشركات يجوز بموافقة مجلس الإدارة بالهيئة واعتماد الوزير المختص الاستمرار في تحصيل تكاليف تلك الخدمات مقابل زيادة استخداماتها الجارية بذات القدر وذلك بعد موافقة وزارة المالية .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٩٠

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذى القعدة سنة ١٤١٠ هـ (٣١ مايو سنة ١٩٩٠) .

حسنى مبارك

(القيمة بالجنيه)

للسنة المالية ١٩٩١/٩٠

الموازنة الجارية والرأسالية للهيئة القومية للإنتاج الحربي

رابط	مشروع	الإيرادات	رابط	مشروع	الاستخدامات
١٩٩٠/٨٩	١٩٩١/٩٠		١٩٩٠/٨٩	١٩٩١/٩٠	
جبه	جبه		جبه	جبه	
١١٤٩٨٠٠٠	١٨٥١٢٠٠٠	(١) الإيرادات الجارية : باب ٢ - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية جملة (١) الإيرادات الجارية : جملة (ب) الإيرادات الرأسمالية :	١٠٠٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠	(١) الاستخدامات الجارية : باب ١ - أجور باب ٢ - النفقات الجارية والتحويلات الجارية جملة (١) الاستخدامات الجارية :
١١٤٩٨٠٠٠	١٨٥١٢٠٠٠		١٠٤٩٨٠٠٠	١٧٢٢٢٠٠٠	
٣٠٠٠٠٠	٣٧٠٠٠٠		١١٤٩٨٠٠٠	١٨٥١٢٠٠٠	
١٥٠٠٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠٠٠		١٥٠٠٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠٠٠	
١٥٣٠٠٠٠٠	٢٨٣٧٠٠٠٠		٣٠٠٠٠٠٠	٣٧٠٠٠٠٠	
١٣٠٢٨٠٠٠٠	٢١٣٤٩٠٠٠٠		١٣٠٢٨٠٠٠٠	٢١٣٤٩٠٠٠٠	
					(ب) الاستخدامات الرأسمالية : باب ٣ - استخدامات استثمارية باب ٤ - التحويلات الرأسمالية جملة (ب) الاستخدامات الرأسمالية : إجمالي الاستخدامات